

المناخ الملائم لاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د- بدر الدين طالبي¹

د- خنفري خيضر²

تتصف الاستثمارات الأجنبية بالأناية و بدرجة كبيرة من التحول، إذ تتميز بسرعة تحركاتها جريا وراء الربح والفائدة، فهي تنتقل نحو الأماكن التي لها أعلى الأرباح وحيث تتوفر التسهيلات والإعفاءات وانخفاض تكلفة اليد العاملة، فهي تستثمر في البلد الذي يكون المناخ الاستثماري جلاب وتغادر البلاد بنفس السرعة التي دخلته لأسباب تجعل الاستثمار فيه ذا مرد ودية ضعيفة، أي الأرباح والفوائد منخفضة. إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة ما تكون مكثفة بتقنية عالية جدا وحاجتها إلى اليد العاملة قليلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها اغلب البلدان النامية، فالاستثمارات الأجنبية لم تعوض النقص في الطلب الكلي الذي تسبب عن برنامج التعديل الهيكلي الذي استهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تسريح عدد كبير من العمال. ولتفادي سلبيات تلك الاستثمارات يجب استغلالها بشكل ايجابي وعقلاني، لكن إلى جانبها لابد من إيجاد وسيلة للنهوض بالاستثمار المحلي.

انه لمن الصعب على الدول النامية أن تعمل على إنعاش الاستثمار المحلي نظرا لما يتطلبه ذلك من تكاليف باهظة لانجاز الاستثمارات الكبيرة، إلا أن الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة سيحل الكثير من المشاكل التي تعاني منها، ويمكن أن تستفيد من تجربة الدول الرائدة في هذا المجال، حيث يغلب هذا النوع من المنشآت على مختلف الاقتصاديات المتقدمة

أولا : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

اختلفت التعاريف التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .(*) PME، ولا يمكن حصرها، لذلك سنركز على بعض منها.

يعتبر كل من N.CHURCHILL و V.LEWIS أن المؤسسات الصغيرة ما هي إلا مرحلة تمر عليها المؤسسات قبل أن تصبح كبيرة، أما P.A.JULIEN و MARCHESNAY فهما يعرفان المؤسسة الصغيرة على أنها، قبل كل شيء، مؤسسة مستقلة قانونيا أو ماليا، تنشط في القطاعات الأولية، الصناعية أو الخدمية، حيث تقع المسؤولية في غالب الأحيان على المسير.

¹ أستاذ محاضر – ب- بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

² أستاذ محاضر – ب- بجامعة امحمد بوقرة – بومرداس.

(*) PME :Petites et Moyennes Entreprises

أما الاتحاد الأوروبي فقد حدد تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996، وكان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء. ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس وهي: المستخدمون، رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة (*). حيث عرفها كما يلي " المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 عمال، المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 50 عامل وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو⁽¹⁾. إن المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو⁽²⁾. أما المؤسسات التي تشمل على 250 عامل أو أكثر فهي مؤسسات كبيرة .

صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي لهذه المؤسسات. وبالتالي تعرف PME في الجزائر وذلك مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من واحد إلى 250 شخص (ويقصد هنا الأشخاص الذين يعملون بصفة منتظمة، أي غير مؤقتة، طوال السنة)، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري (2000000000) أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية^{4(**)}. و تصنف هذه المؤسسات كما يلي⁽³⁾ :

ثانيا - تصنيف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- المؤسسة الصغيرة جدا أو المصغرة: تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 ملايين دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة: مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.
- المؤسسة المتوسطة: مؤسسة تشغل من 50 إلى 249 شخص، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون وملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون د.ج .

ثالثا- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص نذكرها على النحو التالي:

أ- هيمنة المسير في اتخاذ القرار : يقوم مدير المؤسسة بكل المهام الإدارية، التقنية، الاجتماعية وحتى التجارية، وكما نعلم فإن تولي شؤون الإدارة في يد شخص واحد يجعل المؤسسة هشة وعرضة للأخطاء،

* المؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25 % وأكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات أخرى لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالأعمال التي لا يحسن المدير أداؤها، تتطلب وجود خبير أو كفاءة يد عاملة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة⁽⁴⁾.

ب- مالك المؤسسة : تكون المؤسسة في الغالب ملك لشخص واحد أو لنفس أفراد العائلة.

ج - البيئة الداخلية : غالبا ما يتميز المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكون⁽⁵⁾ :

- أنظمة الاتصال والمعلومات بسيطة .

- اتخاذ القرار يتم على أساس الحدس.

د - البيئة الخارجية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ⁽⁶⁾ :

- سهولة تأقلمها داخل المحيط ، ويرجع ذلك إلى تمركزها في القطاعات التي يسهل الاستثمار فيها.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتهج إستراتيجية لجعل الزبائن اوفياء لها معتمدة على الخدمات المقدمة عند البيع، فحرص هذه المؤسسات على الجودة أكثر من حرصها على الثمن .

- قد تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضعف على مستوى التمويل، وذلك لضعف أصولها المالية مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

رابعاً - الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار (قانون الاستثمار)، هدفه تحرير الاقتصاد وترقية الاستثمار، فسمح بإنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات و الشباك الوحيد. لكنه في الواقع كانت الأوضاع عكس الجانب النظري، فلبير وقرابية ومشاكل تسيير العقار الصناعي أدت إلى عرقلت نجاح المسار المسطر . ولتصحيح الأوضاع السابقة، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار (رقم 01- 03 الصادر في 20/08/2001) والقانون التوجيهي لترقية PME. تزامن إصدار هذا الأمر مع إصدار الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وفتح رساميل المؤسسات، بهدف إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، أهم ما جاء فيه⁽⁷⁾ :

- إنشاء شباك وحيد يخضع لسلطة رئيس الحكومة في شكل " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، تتمثل مهامها في استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب، توفير الخدمات الإدارية وتسيير صندوق دعم الاستثمار.

- إنشاء صناديق دعم الاستثمار لتتكفل بحصة الدولة في التكاليف المجندة. إضافة إلى تدخل الدولة من خلال تلك الصناديق، توجد هيئات دعم الاستثمار أو الضامنة ليسر المستثمرين، كصناديق ضمان المؤسسات المصغرة والقروض المصغرة وقروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتأثر حجم الاستثمارات بمدى توفر المناخ الملائم لها، ومما سبق، نلاحظ أن السلطات العمومية تحاول في كل مرة إصدار أو تعديل القوانين قصد تشجيع الاستثمار والتكيف مع مقتضيات السوق، إلا أنه هناك عقبات أمام بعض المؤسسات للوصول إلى الأسواق. فرغم وجود أكثر من 400000 PME في الجزائر إلا أنها ما تزال غير كافية، فهي تتطور في ظروف غير مطابقة لمعطيات اقتصاد السوق⁽⁸⁾. فمقارنة بالمغرب الشقيق هناك ازيد من 1200000 مؤسسة صغيرة و متوسطة.

خامسا - تقييم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الهيئات المختصة بإنعاش هذا القطاع بشكل كبير حيث تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق أرباح في الأنشطة المتعلقة بالنسيج، الأغذية، الجلود، الصناعة الغذائية، الخدمات، BTP...الخ⁽⁹⁾: وبشكل عام، يمكن أن نقيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط التالية :

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حسب تصريح وزير PME / PMI السيد مصطفى بن بادة ، قدر المتوسط السنوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 15.000 مؤسسة في السنة. ففي سنة 2005 لوحدها تم إنشاء 20.393 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية سعيدة منذ تنصيبها سنة 2006 إلى غاية نهاية سنة 2011، 393 مشروع استثماري ، وإحتل مجال البناء الصدارة بـ 200 مشروع ثم يليه قطاع النقل بـ 155 مشروع، ولم يتم الاستثمار في قطاع الفلاحة إلا في 8 مشاريع بالرغم من أن الولاية تعد منطقة فلاحية وتمتاز بوفرة مواردها المائية كذلك قطاع الخدمات لم يستفد سوى على 7 مشاريع، فكل هذه المشاريع سمحت بتوظيف حوالي 4500 عاملو قد بلغ عدد اجمالي الاستثمارات 25000 مليون د.ج، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على صغر حجم المؤسسات. كما تم إنشاء 508 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال سنة 2011 في ولاية مستغانم حسب تصريح المدير الولائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن إذا رجعنا إلى هذه الاستثمارات نجب منها 488 مؤسسة يشتغل فيها اقل من 9 عمال و بالتالي فهي مؤسسات مصغرة و حوالي 18 مؤسسة يشتغل بها عمال ما بين 10-49 عامل و مؤسستين فقط تشغل أكثر من 50 عامل و أقل من 250. مع مجموع اليد العاملة 1884 فقط و هذا ما يؤكد صغر حجم الاستثمارات في الجزائر، بينما ولاية المسيلة من أفريل 2011 إلى مارس 2012 لم يتعدى معدل نمو هذه المؤسسات 7% . ومع تصريح الوزير السالف الذكر بإقامة 200000 مشروع جديد على مستوى الوطن قبل نهاية 2011، بلغ عدد هذه المؤسسات في الجزائر 408753 و هو عدد ضعيف جدا مقارنة بالمغرب الشقيق أما فيما يخص فروع النشاط، فاعلبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في BTPH بنسبة 39 %، التجارة والتوزيع بنسبة 19% والخدمات بنسبة 07 %

- إمتصاص البطالة : ارتفع مستوى التشغيل في قطاع PME إلى أزيد من 1.3 مليون منصب شغل مع نهاية الثلاثي الاول من سنة 2009. لقد ساهمت PME كثيرا في حل أزمة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فخلال 2003 بلغ عدد العاطلين 2.049.000 بطل أي بنسبة 26.41 % من مجموع قوة العمل ⁽¹⁰⁾، إلا أن هذه النسبة انخفضت في سنة 2011 لتصل إلى 9.3% حسب المعهد الوطني للإحصاء ONS في تقرير عن واقع التشغيل والبطالة.

سادسا - برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ركض الدولة وراء إمتصاص البطالة و تشجيع التوسع في الاستثمار من خلال بعث روح البقاء على مستوى السوق الداخلي و الخارجي جعلها تمول بعض البرامج لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل " برنامج الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، " برنامج دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية "، " برنامج MEDA "،...الخ.

وضعت السلطات العمومية برنامج "دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، هدفه الرئيسي تأهيل وتحسين الجودة و القدرة على المنافسة، لضمان مساهمة اكبر في التنمية الاقتصادية، تم وضع مخطط دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالتعاون بين الحكومة الجزائرية ولجنة أوروبية، هدفه تعزيز القطاع الخاص بمساهمة قوية لكل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل دائمة. دام هذا البرنامج 6 سنوات (من أكتوبر 2000 إلى سبتمبر 2006، وتم تمديد المهلة إلى نهاية 2007) وبتمويل قدره 62.900.000 أورو، منها 57.000.000 أورو قدمتها اللجنة الأوروبية، 3.400.000 أورو قدمتها الحكومة الجزائرية و 2.500.000 أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من خدمات البرنامج ⁽¹¹⁾.

سابعا - صعوبات و عراقيل تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن حصرها في النقاط التالية ⁽¹²⁾ :

- هياكل غير ناجعة في المساعدة والدعم والاستشارة .
- محيط إداري غير ملائم.
- صعوبات و مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إشكالية الاستثمار في الجزائر رغم أن السوق الجزائري محفز للاستثمار.
- المشكلة الكبيرة تكمن في العقار الصناعي .
- عدم وفرة الأراضي الصناعية.
- إلغاء نسبة اعفاء الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها .

- اشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي بـ 26 % من كتلة الأجور.
- نقص التجانس والتنسيق على مستوى التنظيم والتنشيط والضبط والمراقبة من طرف مختلف الهيئات العمومية (الجمارك، المالية، البنوك، الادارة بشكل عام،...الخ).
- السوق السوداء الذي يمثل حوالي 50 % من حصة PIB. وتشكل المنافسة غير النزيهة للسوق السوداء في ميادين النسيج، الخدمات والتجارة،...الخ خطرا كبيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الجباية المفرطة عامل محفز على نموها⁽¹³⁾.

ثامنا - ايجابيات المناخ الملائم لاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يمكن حصر أهم هذه النقاط فيما يلي :

- تفعيل الهيئات المختصة لدعم و تحفيز الاستثمار عن طري ، الغرف التجارية والصناعية، الغرف التجارية، الشباك الوحيد، وكالة دعم الاستثمار، صندوق الترقية للتنافس الصناعي، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، البنوك، التأمينات، الجمارك لتستجيب مع العولمة الاقتصادية.
- القضاء على البيروقراطية، فهي تعتبر المعرقل الأساسي لإنشاء وتطوير الاستثمار.
- التقليل من عدد الوثائق المطلوبة للحصول عل موافقة إنشاء مشروع وتسهيل الحصول على السجل التجاري أو أي تصريح إداري آخر يمكنه إسراع وتيرة إنجاز المشروع وإلغاء.
- العمل على تحقيق الشفافية على كل المستويات لكسب المصداقية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
- ضرورة تشجيع و استقطاب الاستثمار الأجنبي، فرغم الإمكانيات المتوفرة في الجزائر إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى دون المستوى بسبب المشاكل و العراقيل السالفة الذكر.
- مدة إنشاء مؤسسة في الجزائر يتطلب أكثر من سنة، إلا أن الكثير من المستثمرين يعتبرون هذا الأجل طويل جدا. فإذا كان الملف كاملا مستوفي كل الشروط فلما لا يكون هناك تعاون بين مديرية الضرائب مع وكال دعم و ترقية الاستثمار لإنشاء شبكة لمتابعة المشاريع .
- الاحتفاظ بدل تصدير المواد الأولية التي يمكن تثمينها واستغلالها محليا مثل الجلد الخام، البقايا الحديدية والفلين.
- تدعيم أسعار الطاقة والماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة أثناء الاستغلال.
- جدولة ديون المؤسسات المستحقة على الدولة وهيئاتها، ومنحها فترة سداد طويلة الأجل حتى لا تعرقل نشاط المؤسسات.
- التكوين على المدى القصيرة في مجالات تخدم السير الحسن للمؤسسة.

- من أجل تشجيع و امتصاص البطالة يجب على الهيئات المختصة إزالة أو تخفيض اشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي (و التي تقدر بـ 26 % من كتلة الأجور) كتشجيع خلق مناصب شغل جديدة في المناطق المحرومة⁽¹⁴⁾.
- محاربة النشاط غير الرسمي، والمساهمة في تخفيض تكلفة الإنتاج لزيادة قدرة تنافسيتها قبل الانفتاح الكلي على الأسواق الدولية.
- نقص الأوعية العقارية الصناعية الذي يشتكي منه معظم المستثمرين الجزائريين. وتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط⁽¹⁵⁾.
- استغلال الموارد الطبيعية العاطلة و ذلك بتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الصحراء والهضاب العليا (حيث تتوفر المياه الجوفية)، المناطق الجبلية والمناطق النائية. وبالتالي القضاء على الهجرة والنزوح الريفي، وهو ما يسمح بالتخفيف من الضغط الذي يعاني منه الشمال والمدن الكبرى.
- توفير البنية التحتية لجلب الاستثمار و رفع من الوتيرة الاقتصادية، وزيادة تدخلات الدولة في الإنفاق على البنية الاقتصادية عن طريق إنشاء أو إصلاح الطرق والشوارع فبالنسبة لشبكة الطرقات، نجد مشروع الطريق شرق - غرب الذي يمتد طوله 1.200 كم، تم انجازه وسف يفتح رسميا حسب تصريح وزير الأشغال العمومية السيد عمر غول ابتداء من أوت 2012 القادم. ستقرب ما بين المناطق الشمالية لتقلص من المدة المستغرقة للانتقال فيما بينها، مما يؤدي إلى الحركة السريعة للأشخاص والسلع. هذا إضافة إلى المشروع القديم للطريق شمال- جنوب الذي عازمت الدولة على تحقيقه.
- تفعيل والاسراع بمشروع السكك الحديدية، الذي يشمل 3 محاور: المحور الأول تطوير الخط الممتد من الشرق إلى الغرب وتمديدتها إلى الحدود، ويشمل المحور الثاني الهضاب العليا (1.300 كم). أما المحور الثالث فيتمثل في خط شمال - جنوب، مع إنشاء خطوط جديدة بالجنوب لفك العزلة عن مناطقه⁽¹⁶⁾.
- تفعيل و الاسراع بمشروع الموانئ، فقد أوكلت تسييرها وعصرنتها إلى مؤسسات أجنبية خبيرة في هذا المجال، ويدخل ذلك في إطار الشراكة. وبالنسبة للمطارات، فقد برمجت إنشاء مطارات جديدة (أحدثها المطار الجديد بالدار البيضاء بالعاصمة)، وعصرنة المطارات الموجودة وغلق المطارات التي تتميز بقلّة المردودية والمتواجدة بالجنوب.
- تم إلغاء نسبة الضرائب المخفضة على الأرباح المعاد استثمارها ($25\% / 2 = 12.5\%$)، وقد كان من الأجدر إلغاء الضرائب كليا أو زيادة تخفيضها لتشجيع إعادة استثمار العوائد. وإعطاء المزيد من الامتيازات الجبائية لتشجيع المؤسسات على التوسع.
- تدخل السلطات العمومية لدعم راسمال هذه المؤسسات، ويكون ذلك بتشجيعها من جهة على تنمية تمويلها الذاتي عن طريق منحها مزايا جبائية وشبه جبائية، ومن جهة أخرى حثها على طلب التمويل

الخارجي بفتح رأسمالها امام مساهمين كالشراكة التي هي وسيلة فعالة لمعالجة نقائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لتدارك التأخر الملاحظ في عصرنة التنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية :

- الكتب :

- ضياء مجيد الموسوي. العولمة واقتصاد السوق الحرة. ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر. 2003 .

- ناصر دادى عدون. اقتصاد المؤسسة. الطبعة الثانية. دار المحمدية العامة. الجزائر. 1998.

- المجلات :

- مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر. العدد 09. الجزائر 2003.

- التقارير :

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. لجنة " آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". مشروع تقرير، موضوعه: من اجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الدورة العامة العشرون. جوان 2006.

- بربيش السعيد / بلغرسة عبد اللطيف. اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول. الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 الجزائر.

- رويينة عبد السميع / حجازي اسماعيل . تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات راسمال المخاطرة. الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 الجزائر.

- محمد فرحي. التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية. الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 الجزائر.

- عبد الله ابراهيمي. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل. الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 الجزائر.

- المنشورات :

- المنشورات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الجرائد :

- سفيان بوعياذ. الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تبقى دون المستوى. جريدة الخبر في 09 أفريل 2006

Bibliographie :

- Livres :

- BUSSENAULT et M.PRETET. Organisation et gestion de l'entreprise.

Edition : VUIBERT 1991. PARIS.

- Monique ZOLLINGER. Marketing et stratégies bancaires (la métamorphose).Ed : DUNOD. Paris.1992.

- Dictionnaire :

Edition - Yves. LE GOLVAN. Dictionnaire Marketing, Banque- Assurance. .
DUNOD.PARIS. 1988.

- Revue :

- BADRinfo. Revue bimestrielle d'information. N° 33 mars / avril. ALGER
2009 .

- L'ACTUEL International, Le magazine de l'économie et du partenariat
international, N° 60, Septembre 2004. ALGER.